

Distr.: General
3 February 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البنود ١٢٢ و ١٢٤ و ١٣٠ من جدول الأعمال
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧
وحدة التفتيش المشتركة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن السياسات التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال استعمال برمجيات المصدر المفتوح في الأمانات مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل، إلى الجمعية العامة، للنظر، تعليقاته وتعليقات مجلس
الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش
المشتركة المعنون "السياسات التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال استعمال
برمجيات المصدر المفتوح في الأمانات" (JIU/REP/2005/3).



موجز

يقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة استعراضا لظاهرة برمجيات المصدر المفتوح، ويتضمن استقصاء للسياسات والممارسات الجاري استخدامها لهذا النوع من البرمجيات في مجموعة منتقاة من الدول الأعضاء، وفي كامل المنظومة.

وترد في التقرير مجموعة من التوصيات التي تستكشف ما لبرمجيات المصدر المفتوح من قيمة من حيث شمولية فرص الوصول إلى المعلومات وقدرة المنظمة على تبادل المعلومات. ويدعم التقرير، بربط برمجيات المصدر المفتوح بإمكانية الوصول إلى المعلومات، فكرة وجوب أن تتبين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشكل أوثق العمل ببرمجيات المصدر المفتوح لضمان أن تتاح لجميع أصحاب المصلحة فرص الوصول إلى المعلومات الإلكترونية، دونما حاجة إلى شراء منتجات برمجية محددة. وفضلا عن ذلك، يسعى التقرير إلى تعزيز تبادل التشغيل (أي تبادل المعلومات الحاسوبية)، في كامل منظومة الأمم المتحدة، باستخدام هذا النوع من البرمجيات.

ويُسلم أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بشكل عام بما لبرمجيات المصدر المفتوح من فائدة، وما تتيحه من فرص، لا من حيث طاقاتها الكامنة لتحقيق وفورات في التكلفة فحسب، بل أيضا لما يمكن أن تحققه من فوائد جمة أخرى. بيد أن أعضاء المجلس يلاحظون أن التقرير يعالج مسائل تقع خارج نطاق دراسة استخدام برمجيات المصدر المفتوح، ولا يولي الاهتمام الكافي للمسائل التي تحيط بتطبيق هذه البرمجيات، وهي مسألة تتطلب مزيدا من التحليل المعمق لأجل القيام، على نحو مناسب بوضع توجه على مستوى كامل المنظومة فيما يتعلق بهذا الموضوع المهم.

أولا - مقدمة

١ - يمثل تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "السياسات التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال استعمال برمجيات المصدر المفتوح في الأمانات" التقرير الأول من تقريرين عن موضوع برمجيات المصدر المفتوح. ومن بين أهداف الدراسة التوعوية بظاهرة برمجيات المصدر المفتوح وإبراز الخطوات التي يمكن أن تتخذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لاستكشاف المزايا التي تتيحها برمجيات المصدر المفتوح. ورغم عدم الإشارة إلى ذلك صراحة في التقرير فإن برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة يشير إلى أن النية تتجه بالنسبة لهذا التقرير إلى استعراض السياسات والممارسات التي تطبقها مؤسسات المنظومة في مجال استخدام برمجيات المصدر المفتوح، مع التركيز أساسا على استخدامها كأداة إدارية ومزاياها النسبية ومعوقاتها فيما يتصل بالبرمجيات المسجلة الملكية (A/59/75، الفقرة ١٩).

ثانيا - تعليقات عامة

٢ - يقدر أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الطبيعية الشاملة للتقرير والجهود التي تبذلها وحدة التفتيش المشتركة لإبراز هذه المسألة المهمة. ويلاحظ الأعضاء أن العديد من العناصر البالغة الأهمية في المجموعة التي لديهم من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستعمل فعلا برمجيات المصدر المفتوح، وهذا التوجه آخذ في النمو في كامل المنظومة.

٣ - ونظرا لأهمية هذه المسألة، كان أعضاء المجلس يتطلعون إلى دراسة وحدة التفتيش المشتركة هذه، وكان يحدوهم الأمل أنها ستتضمن دراسة مفصلة للتكاليف والفوائد والمزايا والمعوقات المحتملة التي ينطوي عليها استخدام برمجيات المصدر المفتوح داخل المنظومة، ولكن التقرير كان دون هذه التوقعات: فهو لا يتضمن تحليلا شاملا لما ينطوي عليه استخدام المنتجات المفتوحة المصدر من طاقات كامنة ومعوقات، كما أنه لا يقدم تقييما مفصلا لاستخدام منتجات المصدر المفتوح من طرف مؤسسات المنظومة. ويكتفي التقرير بالتغطية السردية لتجارب ست مؤسسات، في حين أن كل مؤسسة داخل المنظومة يوجد لديها في الوقت الحالي منتجات مفتوحة المصدر، وهي بصدد استعمالها.

٤ - ويلاحظ العديد من أعضاء المجلس كذلك أن التقرير، في سياق استكشافه لاستخدام برمجيات المصدر المفتوح داخل منظومة الأمم المتحدة، يتطرق إلى فحص مجال الوصول إلى المعلومات، وليس إلى البحث في استخدام برمجيات المصدر المفتوح. وينظر العديد من

المؤسسات إلى هذا الجانب باعتباره ثغرة كبيرة في دراسة كان يتوقع منها أن تقدم تحليلاً جاداً للمجال الحاسم المتمثل في قيمة برمجيات المصدر المفتوح.

٥ - ويعتبر العديد من أعضاء المجلس التوصيات الواردة في التقرير بعيدة الصلة، إلى حد ما، بمجال استخدام برمجيات المصدر المفتوح داخل مؤسسات المنظومة وفيما بينها، ولا تضيف كبير فائدة للمناقشة الجارية بشأنه. وفي الوقت نفسه، يرون أن بعض هذه التوصيات مقبولة بقدر ما تعالج قضايا ذات طابع عام، بيد أنهم لا يرون أن هذه التوصيات ذات صلة بالتحليل الوارد في التقرير نفسه.

ثالثاً - تعليقات محددة على التوصيات

التوصية ١:

تمشيا مع قرارها ٢٩٥/٥٧ وبغية ضمان وصول الجميع إلى المعلومات والتشجيع على تبادل المعارف، ينبغي للجمعية العامة أن تؤكد ضرورة اهتمام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالمبادئ التالية في اعتماد سياسة في مجال البرمجيات:

- المبدأ ١: ينبغي أن يكون لجميع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة الحق في الوصول إلى المعلومات العامة التي تتيحها المنظمات في شكل الكتروني وينبغي عدم إجبار أحد على اقتناء أي نوع محدد من البرمجيات من أجل ممارسة هذا الحق؛

- المبدأ ٢: ينبغي للمنظمات أن تسعى إلى تعزيز تبادلية التشغيل لما لديها من نظم متنوعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باشتراط استخدام معايير مفتوحة وتنسيقات مفتوحة للملفات بصرف النظر عما تختاره من برمجيات. كما ينبغي أن تتأكد من أن تشفير البيانات يكفل دوام السجلات العامة الإلكترونية ومن أنه غير مقيد بمورد برمجيات معين.

٦ - ويعرب أعضاء المجلس عن موافقتهم على المبدأ ١ من هذه التوصية، ويعتقدون أن شراء البرمجيات ينبغي ألا يكون شرطاً مسبقاً للوصول إلى المعلومات الإلكترونية العامة التي تنشرها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من خلال مواقعها على الشبكة. بيد أن أعضاء عديدين يلاحظون أن المسألة هي مسألة تتعلق بإمكانية الوصول، وليس بنوع معين من البرمجيات المستخدمة لتقديم المعلومات. ويشيرون إلى أن أكثر الأشكال شيوعاً، وهو PDF، ليس من منتج مفتوح المصدر، ولا يستند إلى معيار مفتوح، ومع ذلك فهو لا يتطلب شراء

برمجيات. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظون أن عددا قليلا من مجموعات البرمجيات التجارية تتطلب تخزين المعلومات في شكل معين، ويتيح العديد من مجموعات البرمجيات الشائعة الاستخدام إمكانية توزيع المعلومات في أشكال مفتوحة.

٧ - ويقبل أعضاء المجلس بصفة عامة المبدأ ٢ من التوصية ١، مع اشتراط أن تُشجع المؤسسات، على استخدام المعايير المفتوحة لا أن تكون مُلزمة بذلك، وأعرب بعض المؤسسات عن الانشغال بأن هذه المسألة ليست ذات صلة بالمرّة بالمناقشة المتعلقة باستخدام برمجيات المصدر المفتوح، وأن مسألي المعايير المفتوحة والمصادر المفتوحة ليستا مسألتين متماثلتين. وتلاحظ هذه المؤسسات وجود طائفة واسعة من المعايير المفتوحة والأشكال المفتوحة لنشر المعلومات، وبالتالي فإن مجرد اتخاذ قرار بنشر المعلومات باستخدام أحد هذه الأشكال لا يضمن ديمومة السجلات العامة. ومن ثم، قد يستفيد النظام من التوصل إلى اتفاق بشأن شكل محدد حتى يتسنى النجاح في هذا المجال. وتلاحظ هذه المؤسسات أيضا أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لا يقدم ملف مشروع في ما يتعلق بتبادل البيانات، وأن أي تقدم يحرز بشأن هذه المسألة سيعتمد على مستوى البيانات التي ستبادلها مؤسسات المنظومة وعلى نوعها.

٨ - ويلاحظ العديد من أعضاء المجلس أنه على الرغم من موافقتهم عموما على المبدأين الواردين في التوصية ١، فإن هذه التوصية ليست ذات صلة بالدراسة عن استخدام برمجيات المصدر المفتوح داخل منظومة الأمم المتحدة. وهم يرون أن قيام وحدة التفتيش المشتركة بدراسة عن سبل ووسائل تبادل المعلومات في كامل المنظومة، وهذه مسألة لا يعالجها تقرير وحدة التفتيش المشتركة، ستكون ذات فائدة كبيرة.

٩ - وأعرب أعضاء المجلس عموما عن قلقهم لأن بعدا واحدا، وهو "إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة قد توجه الدراسة". ويرى الأعضاء أن هناك طائفة من العوامل التي ينبغي أن توجه عملية مشتريات البرمجيات من طرف مؤسسات المنظومة.

التوصية ٢:

في سبيل تنفيذ المبدأين المذكورين أعلاه، ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يقيّم تجارب الدول الأعضاء ويجري المشاورات اللازمة داخل المجلس بغية إنشاء إطار لتبادلية التشغيل على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وينبغي للإطار المقترح أن يأخذ في الحسبان عددا من العناصر، منها ما يلي:

(أ) ينبغي أن يستند إطار تبادلية التشغيل إلى معايير مفتوحة وأشكال مفتوحة للملفات للتشجيع على اتباع نهج موحد إزاء تشفير البيانات وتبادلها لفائدة جميع أصحاب المصلحة؛

(ب) ينبغي لأي نظام معلومات جديد و/أو تطبيقات برمجية و/أو تحسينات أو تبديلات ذات صلة أن تمثل لإطار تبادلية التشغيل إلا في حالات لها ما يبررها ويوافق عليها كبير موظفي الإعلام أو مدير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل منظمة؛

(ج) ينبغي للمنظمات أن تمتلك البرمجيات المكيفة لاحتياجاتها أو المصممة خصيصاً لها وأن تتيحها حسب الاقتضاء للمنظمات الأخرى في المنظومة وللإدارات العامة في الدول الأعضاء أو أن ترخصها بوصفها برمجيات مصدر مفتوح؛

(د) ينبغي للمنظمات أن تسعى لتلافي التقييد بمنتجات أو خدمات مسجلة الملكية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي لها في هذا الصدد أن تتبع سياسة محايدة وتنظر على قدم المساواة في جميع الحلول المناسبة المتاحة في السوق بما فيها حلول برمجيات المصدر المفتوح، ما دامت هذه المنتجات والخدمات تمثل لمتطلبات إطار تبادلية التشغيل على أن يكون مفهوماً أن الخيار النهائي يتم على أساس مردود التكلفة.

١٠ - ورأى أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أن مفهوم تبادلية التشغيل، الوارد وصفه في التوصية ٢، جدير بالاهتمام، رغم أن كثيراً من الأعضاء أعربوا عن تحفظاتهم فيما يتعلق بالعديد من جوانب التوصية.

١١ - وعلى العموم، أعرب أعضاء المجلس عن شعورهم بالارتباك بشأن طريقة عمل إطار تبادلية التشغيل، والقيمة التي يوفرها ومصدر المقترح. ولاحظوا أن المستندات المؤيدة لهذه التوصية تعتمد على مواد مأخوذة من شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مشيرين إلى الحاجة إلى تنسيق أفضل في كثير من مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. غير أن التقرير لا يبين كيف تتحول الحاجة إلى زيادة تنسيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع مستويات المنظومة إلى الحاجة إلى إطار موحد لجميع أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن غير الواضح أيضاً ما هي الصلة بين أي مناقشة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشتركة بين الوكالات وموضوع التقرير الرئيسي، وعلى الخصوص استعمال برمجيات المصدر المفتوح داخل المنظومة.

١٢ - وفيما يتعلق بالعنصر (أ) من التوصية، لاحظ بعض أعضاء المجلس أن هناك حاجة إلى حل الكثير من المشاكل قبل تنفيذ أي إطار لتبادلية التشغيل. ومن بين هذه المشاكل تحديد كيفية إدارة المعايير الحالية التي تستخدم البرمجيات المسجلة الملكية، خاصة ميكروسوفت

أوفيس. وعلاوة على ذلك، يجب أن يسمح هذا الإطار للمنظمات باستعمال أنظمة التشغيل التي تختارها، شريطة أن تمثل المعايير مفتوحة متفق عليها.

١٣ - وأشار بعض الأعضاء إلى أنه، توجد بالفعل، فيما يتعلق بالعنصر (ب) من التوصية، إجراءات لضمان امتثال النظم الجديدة للمعايير المؤسسية القائمة.

١٤ - وأشار الكثير من الأعضاء إلى وجود مصاعب فيما يتعلق بالعنصر (ج)، وخاصة التكاليف المصاحبة لصيانة برمجيات مشتركة مكيفة للاحتياجات. غير أن أكثر ما يقلقهم هو أن الدراسة لم تأخذ في الحسبان الجهود المبذولة حالياً لتقاسم البرمجيات بين المنظمات. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى برنامج تسخير المعلومات لأغراض التنمية الذي يتجاوز مجرد تقاسم البرمجيات المصممة خصيصاً ليشمل تبادل البيانات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وأخيراً فإنهم يلاحظون أن تجميع مجموعة من التطبيقات وحفظها يقتضي موارد مالية وبشرية على حد سواء، لم يتم توفير أي منهما بشكل كبير لآلية التنسيق المشتركة بين الوكالات.

١٥ - وفيما يتعلق بالعنصر (د)، أشار الكثير من الأعضاء إلى أنهم سبق أن أدرجوا برمجيات المصدر المفتوح خلال عملية اختيار البرمجيات، وهي نقطة غير واردة في التقرير. وعلاوة على ذلك، شدد معظم الأعضاء على أن متطلبات شراء البرمجيات تستمد أساساً من الحاجة إلى الوفاء بمتطلبات العمل وليس فقط من تكاليف المشتريات أو رسوم الترخيص التي ينطوي عليها ذلك. ولئن كانت هذه العناصر واردة بشكل بارز في عملية الاختيار، فإن ضمان "مردود التكلفة" يبدأ مع استيفاء الحاجات التشغيلية.

التوصية ٣

استناداً إلى النتائج التي خرجت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد نظرها في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظومة، ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى أن يعرضوا الاستراتيجية في الوقت المناسب على مجالس الإدارة في منظماتهم، وكذلك الآثار التي يمكن أن تترتب على تكييف الاستراتيجيات القائمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الاستراتيجية الجديدة للمنظومة وعلى تنفيذ إطار الأمم المتحدة لتبادلية التشغيل على النحو المقترح أعلاه.

١٦ - أشار كل الأعضاء إلى أن مجالس إدارة المنظمات التي ينتمون إليها تستعرض خططها الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان توافقها مع أهداف المنظمة. وعلاوة على ذلك، أظهر كل الأعضاء استعدادهم للنظر في تكييف الخطط الاستراتيجية لمنظماتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات لتتوافق مع أي استراتيجية على نطاق المنظومة،

شريطة أن يتبين أن للاستراتيجية المعتمدة على نطاق المنظومة قيمة عملية للمنظمات المختلفة.

١٧ - وأشار كثير من الأعضاء إلى أن التوصية ٣، رغم أنها تستحق الثناء من ناحية المشاعر، فإنها لا تعالج بالتحديد استعمال برمجيات المصدر المفتوح داخل فرادى المنظمات وأن المكان الأفضل لهذا النوع من التوصيات هو دراسة للخطط الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات المنظومة وليس في دراسة تركز على برمجيات المصدر المفتوح. وبما أن دراسة وحدة التفتيش المشتركة لم تحاول تحليل أو استعراض الخطط الاستراتيجية لمؤسسات المنظومة ولا أن تقدم أي دراسة للإطار الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال المعلومات والاتصالات الذي اعتمدته هيئات المجلس الرفيعة المستوى، فإن هذه التوصية في غير محلها على ما يبدو، في رأي الكثير من الأعضاء.

التوصية ٤

ينبغي للأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يتخذ التدابير اللازمة لإنشاء سجل بيانات بالحلول الناضجة من برمجيات المصدر المفتوح التي تستعملها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتي يمكن أن تطلع عليها المنظمات والكيانات العامة في الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المهمة.

١٨ - تستهدف التوصية ٤ إنشاء سجل لحلول برمجيات المصدر المفتوح المستعملة حالياً من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتحظى هذه التوصية بدعم واسع من المؤسسات في كامل المنظومة، وتجدر ملاحظة أن شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات تحتفظ بقائمة لجميع البرمجيات تحتوي كذلك على البرمجيات التي استحدثتها مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وجدير بالذكر أيضاً أن هناك آلية أخرى مفيدة للتنسيق تتمثل في إنشاء لجان لمعايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون مهمتها وضع وتعزيز معايير برمجيات مشتركة، بما فيها برمجيات المصدر المفتوح. وقد يكون تحليل طريقة تشغيل هذه الهيئات مفيداً في أعمال هياكل ومبادرات مماثلة على نطاق المنظومة، كما يوصى بذلك في التقرير.

١٩ - غير أنه تجدر ملاحظة أن التقرير لا يشير إلى مستوى تطوير مؤسسات المنظومة لبرمجيات المصدر المفتوح، وهي معلومة لها فائدتها عند تقييم طبيعة هذا السجل وقيمتها. وعلاوة على ذلك، وفيما ترحب مؤسسات المنظومة بمفهوم السجل، فإنها تلاحظ أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لا يقدم ملف مشروع كامل المبررات للاستثمار في سجل قد يستوجب حفظه موارد كبيرة. وقد بذلت منظومة الأمم المتحدة في الماضي جهوداً لإنشاء سجلات من هذا القبيل. ولكن، نظراً لمحدودية الموارد، لم تيسر مواصلة هذه العملية.

التوصية ٥

متابعة للاستعراض الذي أجراه مجلس الرؤساء التنفيذيين للمبادرات الرئيسية المذكورة في ميثاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/59/563، المرفق الأول):

(أ) ينبغي للأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يدرج في إضافة لتقريره المتعلق باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي طلبت الجمعية العامة إعداده لدورتها الستين دلائل مناسبة عن مستوى الأولوية الذي يتسم به تنفيذ المبادرة المقترحة بشأن برمجيات المصدر المفتوح وما ينطوي عليه هذا التنفيذ من وفورات ممكنة ومخاطر وفعالية وما يثيره من اهتمام لدى المنظمات؛

(ب) ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يقيّموا التكلفة الكلية لامتلاك برامج التشغيل الحالية وتنفيذ عمليات قياس الأثر الاقتصادي الكلي لاستثماراتهم في تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك استعمال برمجيات المصدر المفتوح والمصدر المغلق وما يترتب على ذلك من آثار للدول الأعضاء. وينبغي أن يبلغوا ما يتوصلون إليه من نتائج إلى مجالس إدارتهم في إطار استعراضهم لأداء الميزانية البرنامجية.

٢٠ - لم يوافق أعضاء المجلس على التوصية ٥. وفيما يتعلق بالجزء (أ)، رأى الأعضاء أنه كان على وحدة التفتيش المشتركة أن توجز في تقريرها الوفورات الممكنة والمخاطر والفعالية التي ينطوي عليها استعمال برمجيات المصدر المفتوح. وعلاوة على ذلك، ترى منظمات كثيرة أن التقرير لا يقدم حججاً دامغة بالأسباب التي يجب لأجلها تفضيل برمجيات المصدر المفتوح على المبادرات الأخرى الواردة في الإطار الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي تشير إلى أن استعمال برمجيات المصدر المفتوح ليس سوى عنصر واحد من عدة عناصر جرى تحديدها في الإطار الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ليس أكثر هذه العناصر أهمية. فهناك عدة مجالات، مثل الشبكة والهياكل الأساسية العالمية المشتركة للاتصالات، أهم بكثير بالنسبة للتعاون بين الوكالات ولها طاقات كامنة أكبر على تحقيق مزيد من التخفيض في التكاليف وترشيد منظومة الأمم المتحدة.

٢١ - وفيما يتعلق بالجزء (ب)، لوحظ أن تنفيذه سيضع عبءاً هائلاً على أي منظمة، مما يتطلب منها أن تعيد تقدير التكاليف وتبرر، في فترة زمنية قصيرة، الهيكل الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات برمته تقريباً. وسينشئ ذلك أيضاً شرطاً استثنائياً لتقديم التقارير بالنسبة إلى برمجيات المصدر المفتوح، مع أن برمجيات المصدر المفتوح ليست في الواقع

سوى واحدا من مصادر عدة للوفورات المحتملة في مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، رأى بعض الأعضاء أن التوصية ٥ (ب) تحدد كيف ينبغي لمنظمة ما أن تجري عملياتها الخاصة بها لوضع البرامج والميزانية، وعلاقتها مع مجالس إدارتها، وعلى العموم، كيف تقرر ما هي مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يجب أن تحظى بالأولوية. ورأى بعض الأعضاء أن من الصعب بشكل خاص قبول هذه التوصية، نظرا لعدم ورود أي تبرير في التقرير فيما يتعلق بالقيمة النسبية لبرمجيات المصدر المفتوح.

٢٣ - وأخيرا، أشار بعض الأعضاء إلى أن التكلفة الإجمالية لامتلاك برامج تشغيل البرمجيات الحالية مفهومة فهما جيدا، وقائمة على تجربة سنوات عديدة؛ وفي كثير من الحالات، تعجز برمجيات المصدر المفتوح ببساطة عن تعويض برامج التشغيل هذه، مما يحول دون إجراء أي مقارنة.

التوصية ٦

استنادا إلى محاولات التنسيق السابقة على نطاق المنظومة في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي للجمعية العامة:

(أ) أن تقرر عدم النظر في إنشاء أي آلية جديدة بشأن تنسيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينشئها مجلس الرؤساء التنفيذيين إلا بعد قيام أعضاء المجلس بما يلي: '١' الاتفاق على ولاية هذه الهيئة وطريقة تمويلها وسلطانها ومساهمتها المتوقعة بالقياس إلى إطار الأمم المتحدة المقترح لتبادلية التشغيل المشار إليه في التوصية ٢ أعلاه؛ و '٢' تقديم تأكيدات معقولة بمتابعة التوصيات المتفق عليها وبموافاة مجالس الإدارة بتقارير حسب الأصول عن تنفيذها؛

(ب) أن تطلب إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، إيلاء الاعتبار الكامل لجميع إمكانيات استعمال الآليات الحالية، مثل كلية موظفي الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والمركز الدولي للحساب الإلكتروني، وجامعة الأمم المتحدة، لجوانب التنفيذ المناسبة لأي مبادرة جديدة، بما في ذلك مبادرة برمجيات المصدر المفتوح.

٢٤ - أشار عدد من أعضاء المجلس إلى أن، هناك بالفعل فيما يتعلق بالجزء (أ)، آليات تنسيق فعالة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها بالخصوص مهمة التنسيق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تضطلع بها أمانة المجلس وغيرها داخل شعبة

خدمات تكنولوجيا المعلومات ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وينبغي تعزيزها. وفيما يتعلق بالنقطة (ب)، اتفق الأعضاء على أنه ينبغي إدراج جميع السبل القائمة الملائمة، بما فيها السبل الواردة في التوصية، عند تنفيذ كل مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وليس فقط السبل المتصلة بحل محدد مثل برمجيات المصدر المفتوح.
